التقرير التركيبي للندوة المغاربية حول موضوع : "الجماعات الترابية وحقوق الإنسان"

****

نظم مركز الدراسات في الحكامة والتنمية الترابية بتعاون مع مجلس جهة فاس مكناس ،وبشراكة مع مؤسسة هانززايدل الالمانية ندوة مغاربية حول موضوع : "الجماعات الترابية وحقوق الإنسان" وذلك خلال يومي 28 و 29 نونبر2016 بمقر الجهة بمكناس.

وقد شارك في هاته الندوة ثلة من الأساتذة الباحثين والممارسين المنتمين الى جامعات ومؤسسات مغربية(كليات العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس والدار البيضاء وسلا مراكش والرباط والكلية المتعددة التخصصات بتطوان والرشيدية وبمركز التوجيه والتخطيط التربوي بالرباط والمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال) ومغاربية (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي الجزائر، وكلية العلوم القانونية والاقتصادية بجامعة نواكشوط العصرية بموريتانيا). وأفريقية (السينغال). بالإضافة الى أطر وباحثين منتمين الى إدارات متعددة (ترابية ومنتخبة)، ومن تخصصات مختلفة (القانون، الاقتصاد، الجغرافيا...).

وتخللت المواضيع قراءات متقاطعة، و مقاربات متنوعة ، عكست تنوع قضايا حقوق الانسان، محاولة ايجاد الاجوبة للإشكاليات العميقة التي تطرحها علاقة وتعاطي الجماعات الترابية مع مسألة حقوق الانسان، و دور الجماعات الترابية في حماية وتكريس هاته الحقوق، على مستوى الدول المغاربية.

وقد تفاعل الحضور مع مختلف المداخلات في جو ساده النقاش والحوار الهادئ والبناء.

هكذا انتظمت فعاليات هذا النشاط العلمي ،الثقافي والحقوقي في ستة جلسات عامة .تضمنتها جلستان: خصصت أولاهما للافتتاح والأخيرة للاختتام.

الجلسة الافتتاحية

خلال الجلسة الافتتاحية لهذه الندوة، تم تقديم كلمات ترحيبية لكل من الاستاذ السفياني ممثل لمؤسسة هانز زايدل الالمانية، و تناول بعد ذلك الكلمة الدكتور أحمد حضراني رئيس مركز الدراسات في الحكامة والتنمية الترابية ، بعدها ألقى الاستاذ عبد الغني عماري كلمة باسم اللجنة التنظيمية، تم التأكيد من خلال هذه الكلمات على أهمية تنظيم هذا اللقاء العلمي المغاربي، وكذا على أهمية موضوع الجماعات الترابية وحقوق الإنسان، وعلى أن المسألة الحقوقية لم تعد شأنا مركزيا فحسب، بل هي شأن محلي. فالربط بين المحلي وحقوق الإنسان يجب أن يحظى بالاهتمام الواسع، وقد حان الوقت لاستدراك أهمية دور الجماعات الترابية في مجال تعزيز ثقافة حقوق الإنسان في التدبير الترابي، كما أوضحت الكلمات القيمة الهامة لهذه المحطة العلمية والهامة؛ التي تشكل خبرة قانونية للفاعلين في المجال وخصوصا رؤساء الجماعات الترابية من خلال الاضطلاع بمهمة الشرطة الإدارية.

وقد عبر جميع المتدخلين على أن الندوة ستكون فرصة حقيقية للبحث والدراسة والمناقشة وتقييم التجارب المغاربية في هذا المجال، والوقوف عند الإشكاليات الحقيقية التي تطرحها تعامل الجماعات الترابية مع قضايا حقوق الانسان، ومعالجتها من وجهات نظر متقاطعة؛ وبنوع من الخبرة في الموضوع ، كما ستكون فرصة للاطلاع على التجارب المغاربية. وكذا لتقديم مجموعة من التوصيات والاقتراحات بخصوص الموضوع الهام.

التقرير التمهيدي:

بعد الكلمات الافتتاحية ألقى الدكتور أحمد حضراني أستاذ ورئيس مركز الدراسات في الحكامة والتنمية الترابية تقريرا تمهيديا (محاضرة افتتاحية). توقف

خلاله على الجانب المفاهيمي وتطور الترسانة الحقوقية وربطها بالمجال المحلي(مثلا فكرة "مدينة حقوق الإنسان").

كما استعرض فيه أهمية حقوق الانسان وأجيالها ومختلف الحقوق المنصوص عليها في المواثيق الدولية (الحق في التنمية مثلا)،وفي الوثيقة الدستورية(التصدير، الفصول 19 . 30 . 31 .33 .34. 135 . 139)، كما عرج وحلل مختلف الحقوق المتضمنة بالنصوص التنظيمية المؤطرة للجماعات كالحقوق السياسية(الانتخاب كآلية للديمقراطية التمثيلية، والعرائض كآلية للديمقراطية التشاركية) والحقوق الاقتصادية والاجتماعية(الشرطة الادارية الجماعية) والمالية(حقوق وضمانات الملزم بالجبايات المحلية)الخ. ليخلص على أن مسألة تعزيز حقوق الانسان أضحت اليوم مرتبطة بجميع الوحدات المشاركة للدولة في تدبير السياسات العمومية. وأنها كل لا يتجزأ.

الجلسة الصباحية

بعد حفل شاي انطلقت أشغال الجلسة الصباحية، والتي تولى رئاستها الدكتور علي كريمي أستاذ بكلية الحقوق بالدار البيضاء، ورئيس المركز المغربي للدراسات و الأبحاث في حقوق الإنسان والإعلام، وتولى تقريرها ذ فريد لحرش باحث بسلك الدكتوراه بكلية الحقوق مكناس محامي بهيئة مكناس، والتي تضمنت ثلاث مداخلات.

المداخلة الاولى حول موضوع: "**مستجدات النظام القانوني للانتخابات الجماعية: الحق في التصويت نموذجا**" للدكتور عبد الكريم حيضرة ، أستاذ القانون العام بكلية الحقوق بمراكش. حيث قارب موضوع الحق والجماعات من خلال مستجدات النظام القانوني للانتخابات من خلال استقراء التغيرات التي عرفتها المنظومة الانتخابية للجماعات، وما تعرفه ممارسة الحق في التصويت من اختلالات قانونية وممارساتية كطريقة القيد في اللوائح الانتخابية والإشكالات المطروحة بخصوص الكتلة الناخبة، حيث اقترح اعتماد التسجيل التلقائي بناء على قاعدة بيانات البطاقة الوطنية، ومسألة منع فئات مثل رجال القوات

المسلحة، بالإضافة إلى ضمان الولوج لممارسة هذا الحق من طرف ذوي الاحتياجات الخاصة مثلا مما يدفع إلى مراجعة طريقة التصويت في اتصال بين هذه الفئة والجالية بالخارج على سبيل المثال.

وخلص إلى استنتاج مهم مفاده أن الحق في التصويت عرف تجديدا على مستوى النص، لكنه يعاني من اختلالات على مستوى إدارة العملية السياسية.

المداخلة الثانية حول موضوع: " **مكانة المجتمع المدني في تحقيق مبادئ حقوق الإنسان على مستوى الجماعات المحلية في الجزائر** " للدكتور المكي دراجي عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي الجزائر. والذي أطر مداخلته من خلال زاويتين: الأولى نظرية أبرز فيها التعديلات الدستورية والقوانين التي تؤطر الدور المنوط بالمجتمع المدني في تحقيق أهم مبادئ الممارسة الحقوقية الممارساتية المتصلة بالإدارة المحلية، وفي هذا الإطار عرج على مجموعة المصطلحات الأساسية في الموضوع كمفهوم المجتمع المدني وحقوق الإنسان والديموقراطية التشاركية والجماعات، وأفاد بأن التعديلات التي عرفها الدستور الجزائري بالخصوص المواد 15 و16 و17، بالإضافة قانون البلدية من خلال المادة 11 .. تشكل الإطار المؤسساتي للممارسة الديموقراطية لإشراك الفعاليات المدنية بالرغم من أن هذا الاشراك له طبيعة استئناسية.

وقدم في الجزء الثاني من مداخلته عرضا لدراسة ميدانية أجراها بغية معرفة واقع اعلام المواطنين وتفاعلهم اعلاميا مع التدبير المحلي ورصد التوجهات الفكرية للمنتخبين حول الديموقراطية التشاركية ،وكذا استشراف المستقبل بهذا الصدد، فكانت النتائج الرقمية دالة على أن مستوى الوعي بضرورة اشراك المواطنين في التدبير المحلي ، وخلص الاستاذ الى توصيات مهمة تتعلق أساسا بضرورة توعية الفرد بأهمية الديموقراطية التشاركية، وتقوية رابطة العلاقة بين الناخب والمنتخب من خلال الانفتاح على الواقع والمواطنين، وكذا أهمية اعتماد وسائل الاتصال الحديثة.

المداخلة الثالثة حول موضوع: " **الحكامة المحلية وحقوق الانسان بالسنيغال** "(La gouvernance Locale et les droits de l'homme au Sénégal) للباحث "فايي مامادو " . Faye Mamadou . من السنيغال، الذي تطرق الى الاهمية التي تحظى بها حقوق الانسان في الدستور السينغالي، كما أن قانون الجماعات الترابية لسنة 2013 ،وخاصة المادتين السادسة والسابعة تؤكدان على المشاركة في الحكامة المحلية. كما أشار إلى العديد من المقتضيات الحقوقية التي تضطلع بها الجماعات الترابية بالسينغال. وخلص الى ضرورة تطوير تعزيز حقوق الانسان على مستوى الحكامة المحلية.

بعد المداخلات فتح باب المناقشة العامة حيث تفاعل الحضور معها، وانصبت جل التدخلات حول تملك الفاعلين الترابين للقضايا الحقوقية، والصعوبات التي تعرض ادماج وتكريس حقوق الانسان في التدبير الترابي.

الجلسة المسائية:

ترأس أشغال هذه الجلسة الدكتور معزوز البكاي أستاذ بكلية الحقوق بمكناس ، وقامت فاطمة نازي ،باحثة بسلك الدكتوراه بكلية الحقوق مكناس بمهمة المقررة. وتم خلالها تقديم أربع مداخلات، وذلك كما يلي:

المداخلة الأولى حول موضوع: **التعمير وحقوق الإنسان : أي دور للجماعات الترابية**" للدكتور محمد عمري، باحث في مجال التعمير والجماعات الترابية ،حيث انطلق الدكتور ،استنادا إلى المرجعية الدستورية والتشريعية ذات الصلة بالمادة التعميرية، مبرزا ومفككا أهمية الجانب الحقوقي، وبالضبط الحق في الحياة من خلال حمايته بضمان حق الافراد في السكن، والبناء المشمول بشروط السلامة ؛تفاديا للفيضانات و الانهيارات التي قد تكون سببا في ازهاق الأرواح (حادثة بوركون عمارة المنال، مسجد باب البردعيين بمكناس، معمل روزا بليساسفة إلخ) ولم يغفل الباحث الاشارة الى الملكية كحق مقدس(حق الأفراد)، ونزعها من أجل المنفعة العامة (حق الجماعة في التعمير واليات التخطيط العمراني).

المداخلة الثانية حول موضوع:" **الجماعات بالمغرب و الحق في البيئة من منظور تعميري**" للدكتور احمد مالكي،أستاذ القانون العام بكلية الحقوق بمراكش الذي قارب الموضوع من جانب تعميري ، حيث خلص الى أن اشكالية الموضوع تتلخص في ثلاثة عناصر : الحكامة و التمويل والعقار، بغرض البحث في تموقع الحق البيئي في الدور الجماعي، واستشهد بداية بان القضاء الفرنسي ذهب الى أبعد مدى بإلغاء مخطط للتهيئة ؛بسبب عدم مراعاته للجانب البيئي خلال التخطيط، وأشار في نفس الشأن إلى أن العقارات التي ترصد للمساحات الخضراء يسترجعها صاحبها بمضي مدة زمنية معينة، إذا لم تتم تهيئتها للغرض الذي خصصت له ،وفي الغالب لا تقوم الجماعات بتهيئتها. وفي جانب آخر أشار الى استنزاف العقارات غير المبنية وتحويلها الى علب اسمنتية دون مراعاة ما تنص عيه القوانين في هذا الصدد (مثل الحفاظ على الأشجار الموجودة في الاراضي المراد تجزئتها ..)؛ وانتقل الى الاكراهات التي أجملها في نقطتين أساسيتين: الأولى تتمثل في اعتبارات سوسيو اقتصادية (المسطرة الاستثنائية للتعمير)، و يتجلى الثاني في اكراهات سوسيو قانونية ،تؤدي الى استهلاك المجال ونهج "التعمار" عوض التعمير.

والخلاصة ان الموضوع بحاجة الى مقاربة مجالية تهدف تقنين وضبط اللجوء إلى مسطرة الاستثناء وإعادة النظر في تمثيلية المصالح اللامتمركزة في اللجن المعنية بمجال التعمير وكذا تكوين هذه اللجن (العنصر البشري)، والارتقاء بالساكنة المحلية الى مرتبة السلطة الاجتماعية (المجتمع المدني).

المداخلة الثالثة حول موضوع:" استراتيجية تنزيل مبادئ حقوق الإنسان من خلال تدبير الجماعات الترابية :حالة القطاع البيئي بجماعة سلا" للأستاذ قاسم النعايمي أستاذ وعضو المجلس الجماعي بسلا، و نائب رئيس مقاطعة تابريكت، مفوض في التعمير والبيئة. فقد تحدث عن تجربة جماعة سلا من خلال مشروع في المجال البيئي (قطاع النظافة)؛ليجيب عن أسئلة مدى تفاعل المواطنين مع الادارة المحلية و إلى أي حد استطاعت صياغة المشاريع بطريقة تشاركية لبلورة الحقوق المنصوص عليها على عدة مستويات قانونية؟ والاكراهات التي تحول دون تحقيق ذلك في بعض الأحيان ؟وقد خلص المتدخل الى أن اشراك المواطنات والمواطنين

يعد قيمة ايجابية لتحقيق النجاعة المطلوبة والايجابية في التنفيذ، فضلا عن التشاركية في الاعداد، وأشار الى دور اشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين في المشاريع المحلية، وأنه بالرغم من ذلك تبقى النتائج غير كافية ،تحتاج الى تثمين، وفي نفس الوقت الطموح الى الأفضل، بالإضافة الى نقل المنهجية التشاركية الى مختلف المجالات الحياتية ذات طبيعة القرب باعتبارها في مجملها تكون موضوعا من مواضيع حقوق الانسان المتصلة بصميم اختصاصات الجماعة.

المداخلة الرابعة حول موضوع:" **البيئة و حقوق الإنسان على ضوء القوانين التنظيمية للجماعات الترابية"** للدكتورة المجاهد غزلان، أستاذة بالكلية المتعددة التخصصات بتطوان. وقد اعتبرت أن موضوع البيئة وحقوق الإنسان أصبحا من إحدى أولويات السياسة الوطنية، وأهم الاوراش الكبرى للحركة التنموية بالمغرب، كما اعتبرت على أن الجهات و الجماعات الترابية الأخرى تعد الشريك الأمثل من أجل تفعيل وتنزيل مقتضيات الدستور المتضمنة لاختصاصات الجماعات الترابية في مجال البيئة كحق من حقوق الإنسان، و تفعيل مقتضيات القوانين التنظيمية في هذا المجال. وعرجت على مستوى الاختصاصات و الصلاحيات في مجال حماية البيئة كحق من حقوق الإنسان.

بعد المداخلات فتح باب المناقشة العامة حيث تفاعل الحضور معها، وانصبت جل التدخلات حول اكراهات تنزيل حقوق الانسان على مستوى الجماعات الترابية والمشاكل التي يطرحها البعد البيئي والتعميري لدى المنتخبين ومختلف الفاعلين الترابيين. وضرورة ادخال المجتمع المدني كطرف مدني في المسؤولية المدنية البيئية. وكذا ما تطرحه القوانين من تعارض المصالح بين الجماعات الترابية والمواطن. ثم إشكالية النخب المحلية في علاقتها بتكريس ثقافة حقوق الانسان.

أشغال اليوم الثاني: الثلاثاء 29 نونبر2016

قسمت أشغال هذا اليوم إلى ثلاث جلسات الجلسة الصباحية الاولى والثانية ثم جلسة ختامية.

الجلسة الصباحية الاولى

ترأس أشغال هذه الجلسة الدكتور رشيد لبكر أستاذ بكلية الحقوق سلا، وقام عبد الغني عماري :باحث بسلك الدكتوراه بكلية الحقوق طنجة بمهمة المقرر. وتم خلالها تقديم ثلاث مداخلات، وذلك كما يلي:

المداخلة الاولى للأستاذ عبد العزيز العربي إطار بوكالة التنمية الاجتماعية بفاس وباحث في جغرافية التهيئة والتنمية الترابية. حول موضوع " **دور الجماعات الترابية بالمغرب في أجرأة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"** حيث تطرق في بداية مداخلته الى ابراز جوانب التطور على مستوى القوانين المؤطرة لعمل الجماعات. والانتقال الذي عرفته من الجماعات المحلية الى الجماعات الترابية، وما يرتبط بالمستجد المتعلق ببرنامج عمل الجماعة وكذا مبدا التدبير الحر. ثم تطرق الى قراءة لأجرأة الاختصاصات المخولة للجماعات الترابية في مجال حقوق الانسان، معتمدا في ذلك على دراسة ميدانية أجراها في إطار التحضير لشهادة الدكتوراه في جغرافيا التهيئة حول موضوع "المراكز القروية الصاعدة- التهيئة ورهانات التنمية الترابية - حالة اقليم زاكورة"، فتناول موضوعه من خلال محور انتهى فيه الى قصور تنزيل الجماعات لاختصاصاتها بالرغم من النص على مجموعة من الصلاحيات المهمة في النصوص القانونية للجماعات الترابية، كما اشار الى الادوار الاساسية التي على الجماعات ان تطلع بها في جانب الحقوق الثقافية والبيئية، وارتباط هذا العنصر بدرجات الاولوية لدى المجالس المنتخبة.

المداخلة الثانية للدكتور على الكاسمي ،أستاذ بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين ببني ملال، موضوع "**دور المجلس الجماعي في حماية الحق في التعليم على ضوء المستجدات القانونية والتشريعية** "،حيث أبرز عناصر الالتقائية بين أدوار المجالس الجماعية وحماية الحق في التعليم، في ظل المستجدات القانونية والتشريعية، وذكر أنه من أجل دعم المجهودات المبذولة لتعميم التمدرس، عبر توسيع العرض المدرسي والدعم الاجتماعي، وتجاوز كافة الاختلالات والاشكالات المرتبطة بالوضعية المادية التي تعيشها جل المؤسسات التعليمية، بات ملزما معه القول بضرورة تنويع مصادر تمويل منظومة التربية والتكوين والبحث، وذلك لفسح

المجال لإشراك مختلف الفاعلين والمتدخلين المؤسساتيين وغيرهم، من الجماعات الترابية الى جانب الفعاليات الاخرى (المجتمع المدني، المنظمات الدولية ..) وفي هذا الصدد أبرز اختصاصات الجماعات الترابية في مجال دعم قطاع التربية والتكوين والبحث العلمي، في محاولة لتأصيل هذه الاختصاصات وتأطيرها دستوريا. ومن خلال القوانين التنظيمية للجماعات الترابية، وقد انتهى الى السبل التي من خلالها تسهم المجالس الجماعية في دعم التربية والتكوين في ظل التحديات الراهنة.

المداخلة الثالثة للدكتور يونس وحالو باحث في القانون العام حول موضوع:" **الجماعات الترابية وتكريس الحق في السكن** " حيث انطلق من مفهوم الحق في السكن، وتداعيات هذا المفهوم على الوضع العام للساكنة، أيضا ارتباط الحق في السكن بالعناصر الأخرى التي يستلزم توافرها تمتع الانسان بالحياة الكريمة، وأن الحديث عن السكن وفق دستور 2011 هو حديث عن السكن اللائق، واستطرد في سرد عناصر التعريف والتعليق التي أوردتها المنظمات الدولية، وتأسيسا عليها خلص إلى أن الحق في السكن يقوم على عناصر أهمها: الحق في التملك و وتوفير الشروط الاساسية للسكن والقدرة على تحمل التكاليف وصلاحية السكن بحيث يحمي الفرد من عوامل الطقس والموقع (موقع يسهم في التمتع بباقي الحقوق الصحة)؛ وكذا الملائمة من الناحية الثقافية (بحيث يعبر عن الخصوصية والهوية الثقافية المحلية)؛ وقد أحال على العديد من المواثيق الدولية التي لها علاقة بهذا الشأن. كما تطرق الى الحق في السكن من خلال الوثيقة الدستورية ثم الوانين التنظيمية للجماعات الترابية . واستنتج أن القوانين التنظيمية للجماعات لم تستحضر الالزام الذي اورده الدستور في الفصل 31 منه، ولم توازيه اجراءات مباشرة لضمان دور فعال للجماعات في تكريس الحق في السكن، وأنه على الفاعلين استثمار مجموعة من الاختصاصات والصلاحيات المنصوص عليها في القانون التنظيمي للجماعات في اتجاه يخدم تكريس الحق في السكن.

بعد المداخلات فتح باب المناقشة حيث تفاعل الحضور معها، وانصبت التدخلات والتساؤلات حول الجماعات الترابية وأدورها فيما يتعلق بتكريس الحق

في التعليم وما يمس هذا الحق من انتهاكات. وكذا اكراهات تنزيل حقوق الانسان على مستوى الجماعات الترابية في ما يتعلق بالسكن.

الجلسة الصباحية الثانية

ترأس أشغال هذه الجلسة الدكتور أحمد مالكي أستاذ القانون العام بكلية الحقوق بمراكش، وقام بمهمة المقرر ياسين تامورت طال باحث بماستر السياسات البيئة بكلية الحقوق الدار البيضاء. وتم خلالها تقديم أربع مداخلات، وذلك كما يلي:

المداخلة الأولى للدكتور محجوب الدربالي،أستاذ بالكلية المتعددة التخصصات بالراشدية حول موضوع: "**النظام الجبائي المحلي والحق في العدالة الجبائية**" وقد انطلق من كون الملزم أو الخاضع للرسوم المحلية من الممولين الرئيسين للجماعات الترابية، إذ يساهم في توفير الموارد المالية للجماعات الترابية. كما أن الإدارة الجبائية المحلية تملك مجموعة من الامتيازات، مقابل ذلك فالملزم كمساهم حقيقي في التنمية المحلية لا يتمتع بكثير من الحقوق. وتساءل عن مدى قدرة الإصلاحات الجبائية المحلية على توفير أحد الحقوق الأساسية للملزم الجبائي المحلي المتمثل في العدالة الجبائية. و اقترح ضرورة اشراك الملزم في عملية الفرض الجبائي واعتماد قواعد جديدة عند تحديد أساس الرسوم المحلية من قبيل القيمة التجارية على مستوى الرسم المعني عوض القيمة الايجارية والعمل على تحقيق العدالة الجبائية بمفهومها العمودي.

المداخلة الثانية للدكتور محمد الداه عبد القادر، أستاذ بكلية العلوم القانونية والاقتصادية بجامعة نواكشوط العصرية بموريتانيا، ورئيس تحرير المجلة الموريتانية للعلوم السياسية حول موضوع: "**ضمانات الملزم المحلي في القانون الموريتاني** " حيث أبرز اهم الضمانات من خلال النظام الجبائي المحلي بموريتانيا ، كما توقف عند أهم النواقص التي تعاني منها البلديات في موريتانيا والتي تستوجب البحث عن حلول بما يضمن حقوق الملزم. وقد اقترح من جملتها

ضرورة تأهيل الكوادر البشرية وتكوين المنتخبين المحليين وكذا تشجيع المواطنة الجبائية لدى الملزم المحلي.

المداخلة الثالثة للدكتورة فتيحة بشتاوي باحثة في القانون العام حول موضوع:" **ضمانات المدين و منازعات الجماعات الترابية**"،حيث تطرقت الى أن منازعات الجماعات الترابية تتسم ببعض الخصوصيات التي تميزها عن باقي المنازعات ؛لكون الجماعات الترابية، تخضع للرقابة الإدارية. و في كون المشرع المغربي قد أفرد مقتضيات قانونية خاصة تؤطر منازعات الجماعات الترابية في مختلف المراحل التي تمر منها، وخاصة ما يتعلق منها بحماية حقوق الطرف الآخر. بحيث أن رفع الدعاوى ضد الجماعات الترابية يتطلب عدة شروط وشكليات، كما أن تنفيذ الأحكام القضائية التي تشكل أهمية أكبر عندما يحكم على الجماعة الترابية بأداء دين أو تعويض، يفرض سلوك عدة مساطر لصالح المحكوم له.

وخلصت إلى ضرورة تقيد الجماعات الترابية بالأنظمة و القوانين المؤطرة لتدخلاتها. وكذا اعطاء العناية الخاصة لتظلمات وشكايات المواطنين.

المداخلة الرابعة للدكتور عبد العالي حور أستاذ باحث بمركز التوجيه و التخطيط التربوي الرباط حول موضوع:" **حدود مسؤولية الجماعات الترابية في إعمال و حماية حقوق الإنسان**" حيث أكد على أن الجماعات الترابية تلعب دورا محوريا في تفعيل و تنزيل مبادئ و مقتضيات حقوق الانسان أثناء وضع و تنفيذ سياستها. كما أبرز الدور الذي أصبحت تلعبه الجماعات الترابية على الصعيد الدولي وخاصة في الجانب المتعلق بحقوق الانسان، وكذا من خلال التعاون الدولي اللامركزي في تعزيز حقوق الانسان، وأكد على أن التوجهات الجديدة تسير نحو عولمة حقوق الانسان من الأسفل، أي عبر تبني مواثيق ومعاهدات بين الجماعات الترابية المنتمية لدول متعددة. ثم تطرق إلى أهم الآليات التي يمكن عبرها مساءلة الجماعات الترابية عن مدى احترامها لحقوق الانسان.

سواء من خلال اليات الرصد والاستعراض الشامل على الصعيد الدولي، أو من خلال المساءلة بناء على القوانين المحلية. وخلص الى ضرورة صياغة مواثيق

محلية لحقوق الانسان في المدينة، بما يساهم في تعزيز دور الهيئات المحلية في مجال حقوق الإنسان.

بعدها فتح باب المناقشة حيث تفاعل الحاضرون مع المداخلات. و ركز الحضور على مشكلة الجبايات والعدالة الجبائية، ونقص الامكانيات المالية للجماعات الترابية وعلاقتها بالأدوار المنوطة بها، و ما يتعلق بإعمال وحماية حقوق الانسان، وترسيخ مبادئ دولة الحق والقانون. و مسؤولية الجماعات الترابية عن إعمال و حماية حقوق الانسان.

الجلسة الختامية

وخلالها قدم الاستاذ رشيد البوني، باحث بسلك الدكتوراه بكلية الحقوق بمكناس التقرير التركيبي، تضمن التوصيات والذي قسمه الى أربعة محاور هي توصيات على المستوى الحقوق السياسية وعلى مستوى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وعلى مستوى الحقوق البيئية والتنمية المستدامة ثم توصيات عامة.

وتلاه بعد ذلك، تناول الدكتور أحمد حضراني، رئيس مركز الدراسات في الحكامة والتنمية الترابية الكلمة ،حيث اعرب عن تشكراته لكل من ساهم في انجاح هذه الندوة المغاربية، خاصة مؤسسة هانز زايدل الالمانية، على دعمها المستمر للمركز، وكذا للجهة، كما عبر عن فرحه العميق بحضور الأشقاء من البلدان المغاربية، وبحضور ثلة من الباحثين والممارسين بمختلف الجامعات والادارات المغربية، والتي تناولت الموضوع في إطار قراءات متقاطعة ،جمعت بين عدة مقاربات .كما أن المناقشات، أغنت مضامين الندوة باعتبار أن كل المداخلات اتسمت بالعلمية والأكاديمية في الطرح والنقاش حول موضوع ذو راهنية.

كما تناول الكلمة الاستاذ السفياني ممثل لمؤسسة هانز زايدل الالمانية، حيث أعرب عن شكره لكل من ساهم في إنجاح هذه الندوة المهمة.

وقد تمخض عن هاته الندوة مجموعة من التوصيات، يمكن اجمالها فيما يلي:

على مستوى الحقوق السياسية:

- ✓ تطوير وتحديث عملية التسجيل في اللوائح الانتخابية.
- ✓ اعتماد التصويت الالكتروني والتصويت عن طريق المراسلة لفائدة مغاربة الخارج.
- ✓ مراجعة التقسيم الحالي للدوائر الانتخابية بما يضمن ملاءمة العامل الديمغرافي والانصاف الترابي والمجالي.
- ✓ تقوية قدرات الفاعلين الترابيين في مجال الديمقراطية التشاركية وفي مجال حقوق الانسان عامة.
- ✓ العمل على تأهيل النخب السياسية وتشبعها بثقافة حقوق الانسان واقحام هذا البعد في التدبير.
- ✓ تعميم وتبسيط اجراءات مشاركة المواطنين في تدبير الشأن الترابي.

على مستوى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (مجالات الشرطة الادارية الجماعية):

- ✓ تمكين الجماعات الترابية من الاعتمادات المالية الكفيلة بتعزيز تدخلاتها في ميدان التعمير، وبالتالي تنزيل الحقوق والحريات المرتبطة بهذا المجال على أرض الواقع.
- ✓ تجاوز منطق الضبط الاداري الذي يميز مقتضيات قانون التعمير، والاستعاضة عنه بمقاربة حقوقية تدمج مضامينه ضمن منظور شمولي.
- ✓ الارتقاء بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطن الذي يجب أن يشكل محور اهتمامات السياسات العمومية والترابية.
- ✓ توسيع قاعدة مشاركة المواطنين وفعاليات المجتمع المدني في صياغة مضمون السياسات التعميرية على المستوى المحلي.
- ✓ ضرورة استحضار المقاربة المجالية المبنية على التفكير الشمولي لمعالجة قضايا التعمير والبيئة بما يضمن حقوق الانسان.

- ✓ اقتراح استمرارية المنفعة العامة بالنسبة للمساحات الخضراء المبرمجة في وثائق التعمير وعدم اخضاعها لعتبة العشرية.
- ✓ ضرورة تقنين وعقلنة اللجوء الى الاستثناء في ميدان التعمير واستحضار الحق في البيئة.
- ✓ الوعي بأهمية الحق في التعليم وادراجه كأولوية لدى المجالس المنتخبة، بما ينسجم ومقتضيات الوثيقة الدستورية.
- ✓ تدعيم دور الجماعات الترابية في تكريس الحق في السكن.
- ✓ ضمان حقوق الملزم واشراكه في المادة الجبائية على المستوى المحلي.
- ✓ فتح الباب أمام الاشكال التعاونية بين مختلف مستويات الجماعات؛ قصد العمل على ايجاد الحلول المناسبة لمشاكل السكن.
- ✓ الارتقاء بالساكنة المحلية بخصوص المسألة البيئية الى مرتبة السلطة الاجتماعية من خلال تحسين مسلسل التشاور مع المواطنين والمجتمع المدني.
- ✓ ضرورة تفعيل المراقبة على أشغال المجالس فيما يتعلق بمنح الرخص المتعلقة بالبيئة
- ✓ التنسيق بين مختلف المتدخلين في إطار المشاريع ذات البعد البيئي.

<u>توصيات عامة:</u>

- ✓ تقوية قدرات الموارد البشرية للجماعات في مجال حقوق الانسان في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.
- ✓ تضمين نصوص الجماعات الترابية مقتضيات صريحة تربط اختصاصاتها بحقوق الانسان.
- ✓ تبني استراتيجية لتنزيل مبادئ حقوق الإنسان من خلال تدبير الجماعات الترابية لقضاياها.
- ✓ احداث شهادة جودة معتمدة خاصة "بالجماعة المواطنة" على المستوى الوطني.
- ✓ تعزيز التقائية البرامج والمشاريع على المستوى الترابي بما يراعي حقوق الانسان.
- ✓ ضرورة تقيد الجماعات الترابية بالأنظمة و القوانين المؤطرة لتدخلاتها، والاهتمام بتظلمات وشكايات المواطنين والمواطنات.

- ✓ التشبع بمقومات التدبير العمومي الترابي المبني على احترام حقوق الانسان على صعيد الجماعات الترابية.
- ✓ الاتجاه نحو تبني مواثيق محلية لحقوق الانسان.
- ✓ ضرورة تعزيز وتكريس التزامات الجماعات الترابية في مجال حقوق الانسان.

المقرر: رشيد البوني :عضو مركز الدراسات في الحكامة الترابية والتنمية الترابية